

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

المصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

بسام العتوم ، خليفة السليمان ، عبد القادر الطراونه ، محمد طلال الحمصي

التمييز \_\_\_\_\_ ز الأول :-

المميز \_\_\_\_\_ ز :-

وكيله المحامي

المميز ضد \_\_\_\_\_ ده :-

الحق العام \_\_\_\_\_ ام .

التمييز \_\_\_\_\_ ز الثاني :-

المميز \_\_\_\_\_ ز :-

منصور

وكيله المحامي

المميز ضد \_\_\_\_\_ ده :-

الحق العام \_\_\_\_\_ ام .

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ والثاني  
بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٧ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف  
جزاء عمان في القضية رقم ٢٠٠٤/٨٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ المتضمن رد الاستئناف

وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنايات عمان رقم ٩٨/٨٠١ تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ القاضي (وضع المستأنفين بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ) وإعادة الأوراق لمصدرها .

وتتأخر ص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

(١) أخطأت محكمة استئناف عمان بتأييد القرار الصادر عن محكمة جنايات عمان بإدانة المميز بالاستناد إلى الاعترافات المأخوذة منه لدى مديرية مكافحة الفساد حيث ثبت صدورها عنه نتيجة الإكراه والضرب والتهديد .

(٢) وبالتناوب أخطأت محكمة استئناف عمان بتأييد القرار الصادر عن محكمة جنايات عمان بإدانة المميز بالاستناد إلى اعترافات المميز المأخوذة لدى مديرية مكافحة الفساد رغم أن النيابة العامة لم تقدم الدليل على أنه أدلى بها بطوعه واختياره .

(٣) أخطأت محكمة استئناف عمان بتأييد القرار الصادر عن محكمة جنايات عمان بتجريم المميز بتهمة قبول الرشوة للقيام بعمل غير محق .

(٤) أخطأت محكمة استئناف عمان بتأييد القرار الصادر عن محكمة جنايات عمان بإدانة المستأنف تأسيساً على اعترافات المتهم على الرغم من عدم صحتها وعدم قانونيتها .

(٥) أخطأت محكمة استئناف عمان بتأييد قرار محكمة جنايات عمان وبتكوين قناعتها بالإدانة استناداً إلى إفادة متهم ضد متهم آخر .

(٦) وبالتناوب أخطأت محكمة استئناف عمان بالنتيجة التي توصلت إليها وبتكوين قناعتها اعتماداً على اعتراف المتهم حيث لم تتح المحكمة الفرصة للمميز بمناقشته بأقواله .

(٧) أخطأت محكمة الاستئناف بعدم طرحها لإفادات المتهمين المأخوذة من قبل المحققين في دائرة مكافحة الفساد ومن ضمنهم المميز .

(٨) أخطأت محكمة استئناف عمان بالنتيجة التي توصلت إليها بتأييد القرار الصادر عن محكمة جنايات عمان لعدم توافر شروط وعناصر وأركان جريمة قبول الرشوة .

لهذه الأسباب \_\_\_\_\_ اب يلتمس وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفسخ القرار المميز موضوعاً .

وتتأخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

(١) أخطأت محكمة استئناف عمان بما توصلت إليه من نتيجة واستنتاج حول ما جاء في السبب الأول من أسباب المستأنف الأول (المميز) .

(٢) أخطأت محكمة استئناف عمان بما توصلت إليه في قرارها المميز دون أن تبحث أو تتطرق إلى جميع أسباب الاستئناف المقدم من المميز .

(٣) وبالتناوب فقد أخطأت محكمة استئناف عمان ومن قبلها محكمة بداية جزاء عمان بإدانة المميز استناداً إلى أقوال المتهم الثاني والتي جاءت غير صحيحة ومتناقضة .

(٤) وبالتناوب فإن أركان جريمة إعطاء رشوة للقيام بعمل غير محق بالاشتراك المنسوبة للمميز غير متوفرة وخصوصاً الركن المعنوي .

لهذه الأسباب \_\_\_\_\_ اب يلتمس وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ \_\_\_\_\_ خ ٢٠٠٤/١٢/٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييزين شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه القضية تتلخص في  
أن النيابة العامة لدى محكمة جنايات عمان كانت قد أسندت للمتهمين  
الجرائم التالية :-

- ١- قبول رشوة للقيام بعمل غير حق خلافاً للمادة ١/١٧١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم
- ٢- التزوير في جواز سفر خلافاً للمادة ٢٤ من قانون جوازات السفر بالنسبة للمتهم
- ٣- إعطاء رشوه خلافاً للمادة ١/١٧٢ بالنسبة للمتهمين
- ٤- تقديم بيانات كاذبة بقصد الحصول على جواز سفر خلافاً للمادة ٢٤/ب/٤ من قانون جوازات السفر بالنسبة للمتهم

على سند من أن المتهمين قد اتفقا على أن يقوم المتهم بإحضار جواز سفر مزور للمتهم من أجل أن يقوم الأخير باستخدام هذا الجواز لسحب شيكات سياحية والسفر خارج البلاد ، وفعلاً قام المتهم بإحضار جواز سفر شقيقه أسامه واتفق مع المتهم الذي يعمل في دائرة الجوازات العامة على تزوير جواز سفر وذلك بوضع صورة المتهم مكان صورة أسامه وتعهده المتهمان بتقديم رشوه للمتهم عبارة عن سيارة هوندا ومبلغ تسعمائة دينار وفعلاً قام الأخير بعد أن تسلم جواز السفر بالصاق صورة المتهم وجدد جواز السفر بعد تزويره ، وعلى أثر ذلك قام المتهم بالتنازل عن السيارة رقم إلى المتهم وسلمه كذلك تسعمائة دينار كما اتفقوا ، وبعد ذلك وبتاريخ ١٩٩٨/٣/٥ قام المتهم بالسفر إلى قبرص بواسطة الجواز المزور .

بعد أن أحيلت الأوراق التحقيقية إلى محكمة جنايات عمان وتسجيلها تحت الرقم ٩٨/٨٠١ واستكمال المحكمة إجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرها قررت بتاريخ ٩٩/٤/١٢ إسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين فيما يتعلق

بجرمي تقديم بيانات كاذبة للحصول على جواز سفر والتزوير في جواز السفر لشمولهما بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ ، وبتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٤ قررت تجريم المتهم بجناية قبول رشوة خلافاً لأحكام المادة ١/١٧١ عقوبات وعملاً بنفس المادة قررت وضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والرسوم وغرامة تعادل قيمة ما قبل من نقد (تسعمائة دينار) والسيارة محسوبة له مدة التوقيف .

وتجريم المتهم والمتهم بجناية إعطاء رشوه خلافاً للمادة ١/١٧٢ عقوبات وعملاً بنفس المادة وضع كل واحد منهما بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والغرامة تسعمائة دينار والرسوم وسيارة وبالنسبة للمتهم ، وحيث أنه أباح بالأمر للسلطات المختصة واعترف قبل إحالة القضية إلى المحكمة فقد قررت المحكمة وعملاً بالمادة ٢/١٧٢ من قانون العقوبات إعفاءه من العقوبة المحكوم بها .

لم يقبل المتهمان بالقرار الصادر عن المحكمة فطعنا به كل واحد بلائحة استئناف مستقلة وقد قررت محكمة استئناف عمان بالقضية رقم ٢٠٠٤/٨٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يلاقِ القرار الصادر عن محكمة الاستئناف قبولاً من المتهمين فطعنا به تمييزاً وكل منهما بلائحة تمييز مستقلة .

وبالنسبة لأسباب التمييز المقدمة من المميز نجد وفيما يتعلق بالأسباب ١-٧ والمنصب الطعن فيها على اعتماد محكمة الموضوع للبيئة المقدمة في هذه الدعوى والمتمثلة بأقوال واعترافات المتهمين لدى دائرة مكافحة الفساد والبيانات الأخرى وأهمها ما جاء بأقوال الشاهد خروب والضبوط المتمثلة بواقعة تسجيل السيارة باسم المميز نجد أن هذا الطعن وعلى هذه الصورة يشكل طعناً بالصلاحيية التقديرية الممنوحة لمحكمة الموضوع في وزن وتقدير البيئة وفقاً للمادة ١٤٧ من الأصول الجزائية وهذا الأمر تستقل بتقديره تلك المحكمة دون معقب عليها من محكمتنا إذا كان ما توصلت إليه وقتعت به مستخلصاً استخلصاً سائغاً ومقبولاً من البيئة المقدمة .

وحيث أن البيئة التي قنعت بها محكمة الموضوع في الوصول إلى النتيجة التي توصلت إليها تؤدي إلى تلك النتيجة فإن ما ورد بهذه الأسباب واجب الرد لعدم وروده على القرار المميز .

وبالنسبة للسبب الثامن فإن الثابت أن المميز موظف في دائرة الجوازات العامة واستلم الجواز الذي حصل به التزوير في وضع صورة المتهم محل صورة الشاهد أسامه واستلم المعاملة وشرح عليها بصفته موظف استقبال أن صاحب العلاقة حضر بالذات وتمت الإجراءات الأخرى استناداً إلى ما قام به المتهم (المميز) ولذلك فإن أركان وعناصر جريمة الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١/١٧١ وبدلالة المادة ١٧٠ من قانون العقوبات (والتي عرفت الموظف) ومن في حكمه ولذلك فإن ما ورد بهذا السبب أيضاً غير وارد على القرار المميز .

وبالنسبة لأسباب التمييز المقدمة من المميز منصور نجد وفيما يتعلق بالسبب الأول أنه مخالف لما ورد في ملف القضية التحقيقية المحفوظ في ملف القضية الجنائية رقم ٩٨/٨٠١ ذلك أن كتاب مدير مكافحة الفساد المؤرخ في ٩٨/٩/٢ والموجه إلى مدعي عام مكافحة الفساد يشير إلى أن المتهم غير مقبوض عليه وكذلك الأمر فيما يتعلق بقرار الاتهام الصادر عن مساعد النائب العام والذي ورد فيه أن المتهم المذكور غير مقبوض عليه وكذلك الأمر بالنسبة لقرار الظن الصادر عن المدعي العام هذا بالإضافة إلى أن بداية جلسات المحاكمة كانت بتاريخ ٩٨/١٠/٨ والتي لم يحضر فيها المتهم المذكور وأن تبلغ قرار الإمهال وقامت المحكمة بإجراء محاكمته غيابياً ولم يحضر إلا في جلسة ٩٩/٤/٢ علماً بأنه جرى توقيفه من قبل المدعي العام بتاريخ ٩٩/٣/٢٢ وبالتالي فإنه لم يجر التحقيق معه حسبما ورد في هذا السبب في مديرية مكافحة الفساد .

وحيث أن محكمة الاستئناف في قرارها المميز عاجلت ما ورد بهذا السبب بما يتفق مع ما هو ثابت في الملف .

فإن ما أورده وكيل المميز بهذا السبب مخالف ومناقض لما ورد بهذا السبب مما يستوجب الالتفات <sup>له</sup> ورد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثاني نجد ومن الرجوع إلى القرار المميز أنه قد عالج ما ورد باللوائح الاستئنافية فيه أسباب بكل وضوح وتفصيل وبما يتفق وأحكام المادة ٢٦٦ و ٢٦٧ من الأصول الجزائية وأن قيام المحكمة بالرد على مجموعة أسباب دفعه واحدة إذا كانت هذه الأسباب تنصب في مجموعها على أمر واحد أمر لا يعيب قرارها ولذلك نقرر رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثالث والمنصب على ما اعتمده وقنعت به محكمة الموضوع من بينات فإن ما جاء بردنا على الأسباب ١-٧ من اللائحة المقدمة من المميز فيه الرد على ما جاء بهذا السبب فنقرر الإحالة إلى تلك الإجابة منعاً للتكرار وبالتالي رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الرابع والمنصب أيضاً على ما جاء بالبينة المعتمدة من قبل محكمة الموضوع فإن ما ورد بهذا السبب يخالف تلك البينة خاصة وأنه هو الذي أحضر جواز سفر شقيقه وهو الذي ذكر أنه هو الذي يعرف المتهم وهو الذي تعهد للمتهم أيضاً بالاشتراك مع المتهم بدفع الرشوة له ولذلك فإن أركان وعناصر جنائية إعطاء رشوة خلافاً للمادة ١/١٧٢ عقوبات متوافرة بحقه مما يجعل هذا السبب أيضاً واجب الرد .

وعليه ولعدم ورود أسباب التمييز على القرار المميز نقرر ردهما وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٥٥م

عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_ القاضي المترئس  
عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
رئيس الديوان  
دق /

س.ج

